وسائل الأمان غائبة فى المستشفيات الحكومية

حريق «أبو الريش» لن يكون الأخير

المواطنون شاركوا فى انقاذ المرضى من الحريق

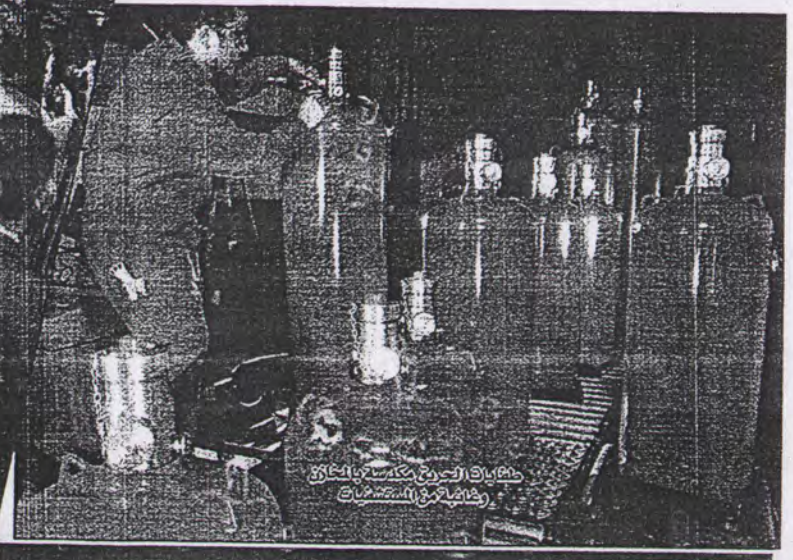
طفايات الحريق مكدسة بالمخازن وخاضعة لمزاج المستشفيات

مازالت ردود أفعال كارثة حريق مستشفى أبو الريش تتوالى حيث أمر المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام بحبس عاملين بالمستشفى ٤ أيام على ذمة التحقيق بعدما كشفت التحقيقات التى أجرتها نيابة السيدة زينب مسئوليتهما عن الحريق الذى اندلع بمستشفى أبو الريش للأطفال لقيامهما باستخدام مواقد مملوءة «بالكحول» فى طهى الطعام داخل مخزن البطاطين المحترق!!
وجهت النيابة تهم الأهمال والاضرار بالمال العام واساءة استعماله والقتل والاصابة الخطأ لطفل ٥ شهور واصابة آخرين.
تساؤلات عديدة فجرتها تحقيقات النيابة العامة فى الحادث حول كيفية تحقيق السلامة داخل المستشفيات ولماذا لا تكون المخازن والعهدة فى مكان منفصل عن العنابر خاصة وأن هذه المخازن دائماً تحتوى على مواد سريعة الاشتعال.
«الأحرار» طرحت قضية تأمين المستشفيات ضد الحريق على المختصين من خلال السطور القادمة.
فى البداية يؤكد د. محمد خيرى مقلد - نائب رئيس جامعة ٦ اكتوبر والوكيل السابق لكلية الطب جامعة عين شمس - ان العمالة المصرية فى المستشفيات غير مؤهلة وتتسبب فى احداث خسائر كبيرة والاضرار بالمال العام حيث ان العمال فى المستشفيات غالبا ما يكونون اميين او حاصلين على الابتدائية او الاعدادية فى احسن الاحوال ويفتقدون البرامج التدريبية اللازمة والخاصة بطبيعة عملهم واجراءات السلامة والامن وبالتالى تظهر السلبيات والتى تتنوع بين اساءة استعمال المواد والمهام والتسبب فى ضياعها او فسادها وتلفها وانتهاء بتعريض حياة المواطنين والعاملين بالمنشأة للخطر.
ويؤكد على ضرورة مواجهة ظاهرة تكدس المهمات داخل مخازن غير مؤمنة وعرضة للحريق والتلف مشددا على ضرورة تخصيص مخازن بعيدة عن اماكن تواجد المرضى فى المستشفيات وضرورة تخصيص عمالة مدربة للمخازن يقومون بحفظ المخزون وتأمينه ضد السرقة والحريق وتلف محتوياته مشيرا الى تعرض اجهزة الانذار عن الحريق للتلف وتعطلها وهو ما يتسبب فى تفاقم حجم الخسائر المادية والبشرية وكذلك لا توجد كاميرات متابعة فى الادارات الحكومية بوجه عام ليتابع فيه رؤساء القطاعات او رؤساء مجالس الادارات لمتابعة سير العمل بالمنشأة والحالة الامنية بها وطريقة التعامل مع الجمهور المترددين على المنشأة.
ويشير الى ضرورة التخلص من العهدة القديمة وغير الصالحة للاستعمال حيث تعتبر من العوامل المساعدة على انتشار الحريق.

سوء الادارة

ويؤكد د. سمير عنتر - نائب مدير مستشفى حميات امبابة - ان حال مخازن الكهنة فى مستشفيات الدولة تعبر عن سوء الادارة فى التخزين واهدار المال العام لانه من المفروض ان تتبع قواعد التخزين بصرامة وحزم وان يكون التفتيش الخزنى ليس مجرد متابعة روتينية للاجهزة او المعدات او المفروشات او الاثاثات بل يجب ان يكون فنيا ايضا متبعا قواعد محددة لاجراءات الجرد والسلامة فمن المعروف ان المخزن يحتوى على مواد قابلة للاشتعال بسهولة مثل مراتب الاسفنج او اطارات مطاطة ومواد بلاستيكية وهى مواد يجب تخزينها فى مكان مستقل بعيدا عن الحرارة او مصادر الكهرباء.
ويضيف د. عنتر يجب عمل جرد كامل للكهنة لمراجعتها وعمل دورات تدريبية مستمرة لامناء الخازن مع الاستعانة باجهزة الكمبيوتر فى الحصر والاعداد الخزنى ووصف الخزن وصفا دقيقا للاستدلال على المكان المناسب للتخزين مع عمل خريطة مخزنية محددة يسترشد بها امناء الخازن للحفاظ على العهدة ومنعا للحرائق.
ويشير الى ضرورة التفتيش الادارى المستمر على افراد الحراسة المكلفين بتنفيذ وحراسة المخازن ليلا ونهارا حيث انهم اعتادوا على استعمال مواقد كحولية لعمل المشروبات الساخنة اثناء فترات الحراسة الطويلة حيث انها تمثل مصدرا محتملا للحرائق مثلما حدث فى واقعة مستشفى ابوالريش ولا يجب ان تكون العاملات البسيطات هن كبش الفداء لكل هذه السلبيات لان ادارات المستشفيات والمنشآت العامة هم المسئولون الاساسيون والذين يجب محاسبتهم على تقصيرهم بمراجعة ساعات تواجدهم بالمنشأة خلال الفترة السابقة عن الحادث وتقييم ادائهم خلال تلك الفترة.

برامج

ويؤكد د. محمد عبدالباقى - الاستاذ المساعد بكلية هندسة عين شمس - على ان تأمين المنشآت ضد مخاطر الحريق يتطلب وجود برامج مسبقة لمكافحة الحريق وللحد من اثاره لذلك فان الامر يتطلب من الاجهزة المحلية وضع برامج زمنية للتفتيش الدورى على المنشآت العامة والحكومية بهدف مراجعة نظم الانذار للحريق ومكافحته حيث ان الانذار بالحريق يتراوح ما بين اجهزة حساسة للحرارة المرتفعة واخرى حساسة للادخنة المتصاعدة من الحريق وتتنوع سبل ونظم المكافحة تبعا لطبيعة كل فراغ فى المبانى حيث يستعمل الرش بالخراطيم او بالرشاش الميكانيكى او باستخدام الغاز الخامل او المواد الرغوية لتجنب اثار المياه على الاجهزة الحساسة عند محاصرة الحريق ويجب ان تتوافر العمالة الدائمة والمدربة على سرعة الاستجابة لانذار الخطر ومن ثم سرعة العمل على مكافحة مصدر الحريق الى ان يأتى الدعم من اجهزة الاطفاء لذلك فان التدريب المستمر والدورات التنشيطية للعاملين يعتبر من العوامل الاساسية والهامة فى حماية المنشآت الطبية من خطر الحريق والحد من اثاره ولكننا للاسف نجد ان الاهمال والعبث فى مخازن المستشفيات وصل الى درجة كبيرة من الخطورة مما يتسبب فى تفاقم حوادث الحريق مطالبا بعمل تجارب لمواجهة حوادث حريق كاذب لقياس كفاءة وسرعة استجابة العاملين فى مكافحة الحريق وانقاذ المصابين.

دورات تدريبية

ويقول د. هانى عبدربه - الخبير بمعهد الامن الصناعى - ان اى منشأة طبية تقدم خدماتها للجمهور يجب ان تراعى عند انشائها سهولة هروب الموجودين بها فى حالة وقوع حريق وكذلك وضع ممرات وسلالم خاصة للهروب فى اماكن قريبة من تجمع رواد المبنى بحيث يتم نقلهم بعيدا عن المبنى ويجب تدريب العاملين فى المستشفيات على انقاذ ارواح الناس خاصة وان المرضى لا يستطيعون الهروب الا بمساعدة الاخرين وهذا يتطلب عمل دورات تدريبية منتظمة على الحريق للتأكد من قدرتهم على انقاذ المرضى دون وقوع خسائر ومن العناصر الهامة لمواجهة الحريق هو الوقاية فلا ينبغى ان ننتظر لحين وقوع الكارثة فيجب عدم ادخال اى مواد او اجهزة للمستشفيات يمكن ان تسبب حريقا وكذلك يجب ان تكون هناك رقابة من جانب المسئولين عن امن المستشفيات على الزوار لاكتشاف اى مصدر تهديد لامن وسلامة المستشفيات.

اشتراطات السلامة

ويؤكد الكيميائى محمد سلام - مدير عام البحوث والامن الصناعى بادارة السلامة والصحة المهنية بالقوى العاملة والاستاذ بمعهد الامن الصناعى - على ان مصلحة الدفاع المدنى هى المختصة بتقدير وسائل الاطفاء وبورنا يكون بمتابعة تنفيذ ما قررته مصلحة الدفاع المدنى وما اذا كانت موجودة من عدمه مشيرا الى انه بالنسبة لاى حادث حريق غالبا ما يكون فيه عدة اعتبارات حيث من الممكن ان يكون الحادث فوق السيطرة «قضاء وقدره» كان تكون انبوبة الغاز بها عيب من الشركة حيث تقوم بتسريب الغاز ونكسه فى الحجرة مما يسهل لاى شرر عادى سواء كان من مفتاح الكهرباء او موقد لاشعال الحريق اى انه لا يشترط فى اى حريق ان يتواجد اهمال لاحداثه مؤكدا على ان وسائل الدفاع المدنى مثل الطفايات الموجودة فى المستشفيات لا تطفئ النيران بل كل دورها محاصرة الحريق لحين احضار الطافئ لاخماد النيران ولذلك يجب ان تتواجد هذه الطفايات فى كافة الادوار بالمستشفيات لان عملية حصر الحريق هامة جدا حيث تحول دونه انتشار النيران فى الادوار العليا وهناك ضرورة تكمن فى عدم استخدام اية مواقد سواء كانت كهربائية او مشتعلة فى المستشفيات بجوار مواد سريعة الاشتعال واستخدام هذه المواد المنوعة لابد ان يسأل عنه رجال الأمن فى المستشفيات حيث من مسئوليتهم القيام بالتفتيش الدقيق على اماكن العمل بصفة دورية.
ويضيف ان المنشآت الطبية الحكومية لا تحصل على ترخيص باشتراطات السلامة رغم ان هناك قوانين تنظم هذه الاشتراطات بالنسبة للمنشآت الاخرى حيث يوجد القانون ٤٥٣ لسنة ٥٤ خاص بالمنشآت الصناعية والتجارية والقانون ٣٧١ لسنة ٥٦ خاص بالمحال العامة والفنادق والمطاعم والمقاهى والقانون ٣٧٢ لسنة ٥٦ خاص بدور السينما والملاهى وكل قانون يضع الاشتراطات الامنية المناسبة لكل نشاط بالاضافة الى اعطاء المنشأة رخصة لممارسة النشاط اما المنشآت الحكومية لا يجود قانون ينظم السلامة بها موضحا ان الباب الخاص من قانون الامن الصناعى رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ والقرارات الوزارية المنفذة ينظم اشتراطات السلامة والصحة المهنية بالمنشأة «الامن الصناعى» حيث تقوم المنشأة الطبية بتنفيذ الاشتراطات ولا تحصل على رخصة حيث يلزم القرار الوزارى ١١٦ لسنة ١٩٩١ المنشآت بتكوين ادارة للسلامة والصحة المهنية طالما ان عدد العاملين يزيد عن ٥٠ عاملا بالاضافة الى لجنة امن صناعى تقوم بعقد اجتماعات دورية لتأمين بيئة العمل يرأس اللجنة المدير المسئول والمقرر مدير ادارة الأمن الصناعى.

د. هانى عبدربه:

مطلوب عمل دورات تدريبية لمواجهة الحرائق وإنقاذ المرضى فى حالات الكوارث

د. محمد خيرى:

العاملون فى المستشفيات غير مؤهلين لمواجهة الحرائق وتأمين المخازن

تحقيق:
على تركى

د. سمير عنتر:

مواقد كيروسين أفراد الحراسة.. المتهم الرئيسى فى اشعال الحريق

د. سمير عنتر

د. محمد خيرى

د. محمد عبد الباقى

د. محمد عبد الباقى:

عدم وجود برامج لمكافحة الحريق والإنذار المبكر يضاعف الخسائر